

الجلسة الثالثة: الرد والمسؤولية

التحديات الممكنة في وجه منع التهجير والردود عليه

1. غياب الاعتراف بالتهجير أو اعتراف منقوص به
2. نقص في فهم الظاهرة ونوع الرد المطلوب - الأسباب، والعلاقات السببية، والمقاربة التي تسعى إلى إيجاد حلول
3. النقص في المعلومات حول المهجرين وحول الأشخاص الآخرين المتأثرين بالتهجير - العدد والعمر والنوع الاجتماعي والموقع وأنماط التهجير والأشخاص الذين يعيشون خارج المخيمات
4. الفشل في التطابق مع المعايير والأدوات الدولية
5. غياب الأطر أو القوانين حول التهجير
6. لا تملك للرد على المستوى المحلي - غياب مرجعية محلية، وتنسيق ضعيف بين الجمعيات غير الحكومية والحكومات المحلية، وغياب القدرة المحلية لمراقبة التهجير والحلول المستدامة
7. ضبابية حول المسؤوليات والأدوار المؤسسية
8. غياب مشاركة المهجرين ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المضيفة، والأشخاص الآخرين المتأثرين بالتهجير في آليات صنع القرار
9. غياب الإقتصاص والمحاسبة حول التهجير - المراقبة وتقييم الوقع والمسؤولية الجزائية
10. ندرة الموارد والتبويب غير الواضح للميزانيات والتوزيع غير الملائم للموارد لصالح المهجرين
11. غياب سيطرة الحكومة على كامل الأراضي الوطنية، ما يحد من النفاذ إلى المهجرين - وجود مجموعات مسلحة، ونزاعات قائمة
12. نزاعات غير محلولة على أراض - نظام قانوني غير ملائم، حقوق فردية مقابل حدود جماعية، غياب ضمانات حول الملكية العقارية للنساء، فجوات في تسجيل الأراضي

13. النفاذ غير الملئم للخدمات – ندرة نقاط الخدمة، نوعية سيئة للخدمات، النقص في الواردات المحلية، علاقة

ضعيفة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، فساد، تدخّلات سياسية

14. غياب سياسات مواجهة الكوارث – أنظمة بناء ضعيفة، فشل في احترام التنظيمات المدنية، غياب آليات

الإنذار المبكر.